الأمم المتحدة

A/60/486/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
8 December 2005

Original: Arabic

الدورة الستون

البند ٥٠ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: أزمة الديون الخارجية والتنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد عبد الملك **الشبيبي** (اليمن)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٠ من جدول الأعمال (انظر A/60/486، الفقرة ٢). واتخذت اللجنة إجراءات بشأن البند الفرعي (ج) في الجلسة ٣٤ المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/60/SR.8 و 9).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/60/L.3 و A/C.2/60/L.51

٢ – في الجلسة ١١، المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، عرض ممثل جامايكا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون ''أزمة الديون الخارجية والتنمية'' (A/C.2/60/L.3)، وقام بتصويبه. وفيما يلي نص مشروع القرار:

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في أربعة أجزاء تحت الرمز A/60/486 و Add.1-3.

141205 121205 05-63373 (A)

"**إن الجمعية العامة،**

"**إذ تشير** إلى قراريها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية،

"**وإذ تؤكد من جديد** توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي يسلّم بأن تمويل الديون التي يمكن تحملها عنصر مهم لحشد الموارد للاستثمار العام والاستثمار الخاص،

"**وإذ تشير** إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الذي يؤكد من جديد الحاجة إلى القيام بمعالجة شاملة وفعالة لمشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل،

"**وإذ تشير أيضا** إلى الجزء الثاني المتعلق بالتنمية من الوثيقة الختامية للقمة العالمية ٢٠٠٥،

"**وإذ تشير كذلك** إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

"**وإذ يساورها القلق** لأن العديد من البلدان النامية مازالت تكافح من أجل إيجاد حل دائم لمشاكلها الخطيرة المتعلقة بالديون، حيث تؤثر الالتزامات المستمرة المتعلقة بالديون وخدمة الديون تأثيرا سلبيا على تنميتها المستدامة،

"**وإذ تلاحظ** أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تهدف إلى تعزيز القدرة على تحمل الديون في أفقر البلدان، وأن تنفيذ هذه المبادرة يمكن تعزيزه عن طريق تبسيط الشروط، ورغم التسليم كذلك بما أحرز من تقدم في تنفيذ هذه المبادرة، وأن العديد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ما زالت تواجه أعباء ديون كبيرة بعد بلوغ نقطة الإكمال المدرجة في إطار المبادرة،

"**وإذ تلاحظ بقلق** أن بعض البلدان النامية المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل الأخرى المثقلة بالديون تواجه مشاكل خطيرة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون الخارجية،

"**وإذ تشدد** على ضرورة ضمان ألا يستعاض بتخفيف عبء الديون عن مصادر التمويل الأخرى، وإذ ترحب في هذا الصدد بالرسالة المؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس البنك الدولي من وزراء المالية لبلدان مجموعة

الثمانية بشأن مقترحها المتعلق بالديون، والتي أُقر فيها بأن العنصر الأساسي للمقترح يكمن في أن تخفيف عبء الديون سيمول بالكامل من الجهات المانحة لكفالة عدم التخفيض من قدرة المؤسسات المالية الدولية على التمويل،

"**وإذ تؤكد من جديد** أن تخفيف عبء الديون يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن موارد يمكن توجيهها نحو الأنشطة المتسقة مع القضاء على الجوع والفقر، والنمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،

"**واقتناعا منها** بأن تحسين سبل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو بالنسبة للسلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية سيساهم بشكل كبير في القدرة على تحمل الدين لدى البلدان النامية،

"١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

"٢ - **تشدد** على الحاجة الملحة لأن يعتمد المجتمع الدولي حلا لمشاكل ديون البلدان النامية يكون فعالا وشاملا وعادلا ودائما وموجها نحو التنمية؛ وفي هذا الصدد، ترحب بالمناقشات الجارية بشأن المبادرات المتعلقة بتخفيض الديون وإلغائها، حسب مستوى التنمية الذي بلغته البلدان الدائنة وظروفها الخاصة؛

"٣ - **تؤكد** على أن القدرة الطويلة الأجل على تحمل الديون للبلدان النامية تتوقف على توقعات النمو الاقتصادي والتصدير للبلدان الدائنة، وبالتالي على النجاح في التغلب على المشاكل الهيكلية للتنمية، وتشدد على أن هذا سيتطلب كذلك توفير موارد إضافية لتمويل التنمية، بما في ذلك من خلال تحسين سبل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو بالنسبة لسلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية وتعزيز الاستثمار في هذه البلدان؛

"٤ - **تؤكد من جديد** على أن القدرة على تحمل الديون تعتمد على تضافر عدة عوامل على الصعيدين الدولي والوطني، وينبغي أيضا أن تراعي مستوى الديون الذي يسمح للبلدان بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطط التنمية الوطنية دون زيادة نسب الديون؛ وعلى أنه ينبغي للبلدان توجيه تلك الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال إلغاء الديون وخفضها، نحو تحقيق الأنشطة المتسقة مع القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية

المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛

"٥ - **تؤكد** على أنه لا ينبغي استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، وتؤكد، في هذا الصدد، مع التسليم بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، ضرورة مراعاة ظروف كل بلد على حدة، والاحتياجات الاجتماعية والإنمائية، والأثر المترتب على الصدمات الخارجية التي تتسبب فيها، في جملة أمور، الكوارث الطبيعية، والصراعات، وتغير توقعات النمو على الصعيد العالمي، ومعدلات التبادل التجاري السالبة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية، وذلك عند تحليل القدرة على تحمل الديون، وتؤكد من جديد دعوتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يأخذا في اعتبارهما العوامل الخاصة بكل بلد على حدة لدى تقييمهما القدرة على تحمل الديون، وتطلب من كلتا المؤسستين تقديم تقرير مرحلي عن المسألة خلال الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦؛

"٦ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى أن يعمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على إبقاء الآثار العامة لإطار القدرة على تحمل الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل قيد الاستعراض، وتدعو إلى توخي الشفافية في حساب التقييمات الخاصة بالسياسات العامة للبلدان وتقييمات المؤسسات، وترحب بما أُبدي من نية للكشف عن تقديرات أداء البلدان التي وضعتها المؤسسة الإنمائية الدولية والتي تشكل جزءا من الإطار؛

"٧ - **ترحب** بالقرار الذي اتخذته مجموعة الثمانية في مؤتمر قمتها المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٥ في غلينيغلز، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والقاضي بالإلغاء الكامل لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتشدد على أنه ينبغي تنفيذه على وجه السرعة من قبل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف المعنية، وأن تكون الأموال المخصصة لهذه العملية مضافة إلى التعهدات القائمة بتقديم المساعدات، كما تشدد على ضرورة أن تشمل مبادرة مجموعة الثمانية الديون المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف غير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، وأن يُوسَّع عدد البلدان المستفيدة ليشمل كل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان الأقل نموا من خارج مجموعة البلدان الفقيرة

المثقلة بالديون والبلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل؛ وفي هذا الصدد، تشدد على ضرورة زيادة توضيح طرائق تنفيذ مبادرة مجموعة الثمانية، وخاصة فيما يتعلق بزيادة موارد المانحين المتوفرة لكل المؤسسات المتعددة الأطراف بغرض تخفيف الديون وفيما يتعلق بإمكانية ضم بلدان مستفيدة أخرى قبل نهاية سنة ٢٠٠٥، كما تطلب من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي تقديم تقرير مرحلي عن المسألة في الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦؛

"٨ - **تلاحظ بقلق** أنه بالرغم من التقدم المحرز، فإن بعض البلدان التي بلغت نقطة الإكمال في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تستطع الوصول إلى إدامة قدرتها على تحمل الدين، وأن تنفيذ المبادرة لم يساهم في تخفيف حقيقي لأعباء الميزانية، لأن تخفيف الديون كثيرا ما تعادله نفقات مالية بالعملة المحلية؛

"٩ - **تشدد** على أهمية إبداء مزيد من المرونة فيما يتعلق بمعايير الأهلية للاستفادة من المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية المنخفضة الدخل الخارجة من الصراعات و/أو المتضررة من الكوارث الطبيعية، وعلى ضرورة إبقاء الإجراءات الحسابية والافتراضات التي تقوم عليها تحليلات القدرة على تحمل الدين قيد الاستعراض؛

"١٠ - **تشدد أيضا** على ضرورة إيجاد حل لمشاكل المديونية للبلدان الأقل نموا المثقلة بالديون، والبلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المؤهلة للاستفادة من تخفيف الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتدعو في هذا الصدد الدائنين والمدينين إلى أن يواصلوا، حسب الاقتضاء، استكشاف استخدام آليات مبتكرة من قبيل مقايضة الديون، بما في ذلك 'تبديل الديون بأسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية'، من أجل تخفيف عبء الديون عن البلدان الأقل نموا من خارج مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وعن البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل؛

"١١ - **تدعو** البلدان المانحة إلى مواصلة جهودها لزيادة المنح الثنائية للبلدان النامية، مع أخذ تحليلات القدرة على تحمل الديون الخاصة بكل بلد بعين الاعتبار، وهو ما من شأنه أن يساهم في دعم القدرة على تحمل الديون على المديين المتوسط

والبعيد، وتشدد على ضرورة اتخاذ خطوات لكفالة عدم انتقاص الموارد المقدمة من أجل تخفيف الديون من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية؛

"١٢ - **تؤكد** ضرورة أن يتناول نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس، الذي قرره الدائنون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ديون البلدان من خارج مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، آخذا في الحسبان الفجوات التمويلية وكذلك قدرة هذه البلدان على تحمل الديون على المدى المتوسط، وترحب بكون هدفه هو جعل إعادة هيكلة الديون متناسبة مع الاحتياجات المالية للبلد المعني وكفالة القدرة على تحمل الدين، وكذا إيجاد مخرج من عمليات إعادة هيكلة الديون التي يقوم بها نادي باريس؛

"١٣ - **تناشد** البلدان الدائنة كفالة أن تُبرِزَ استجابة مفصلة بدرجة أكبر لإعادة جدولة الديون، في إطار نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس، الاحتياجات الاجتماعية والإنمائية للبلدان المدينة وأوجه هشاشتها المالية وهدف تعزيز القدرة على تحمل الدين على المدى البعيد وتؤكد، في هذا الصدد، أنه يجب على الدائنين والمدينين أن يتقاسموا المسؤولية عن الحيلولة دون نشوء حالات عدم القدرة على تحمل الديون وحلها في وقتها وبطريقة فعالة، وتدعو أيضا إلى مواصلة النقاش من أجل تعزيز تفاهم الدائنين والمدينين بشأن المؤشرات الاقتصادية التي تميز بين مشاكل السيولة والقدرة على الوفاء بالديون في البلدان المدينة، وذلك من أجل الحيلولة دون تطور الصعوبات في مجال السيولة إلى عدم قدرة على الوفاء بالديون؛

"١٤ - **تعترف** بالعمل المتواصل من أجل تبني نهج أكثر شمولا لإعادة جدولة الديون السيادية، وتؤيد زيادة تضمين أحكام العمل الجماعي في إصدار السندات الدولية، وتشجع بقوة المقترضين والمقرضين والمؤسسات المتعددة الأطراف على مواصلة العمل من أجل تحقيق تفاهم دولي بشأن طرائق إعادة هيكلة الديون، بما في ذلك وضع مدونة طوعية للتحكيم الدولي أو آليات للوساطة، وهو ما من شأنه أن يجمع المدينين والجهات الدائنة الرسمية والخاصة في حوار تعاوني بنّاء بغية حل مشاكل الديون بطريقة سريعة وفي وقتها، وبغية حماية مصالح المدينين والدائنين بطريقة عادلة، مع أخذ ضرورة عدم إعاقة التمويل الطارئ في أوقات الأزمات بعين الاعتبار؛

"١٥ - **ترحب** بجهود المجتمع الدولي من أجل إيجاد المرونة، وتشدد على ضرورة استمرار تلك الجهود في مساعدة البلدان النامية التي تمر بمرحلة ما بعد

الصراع، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون والفقيرة، على إنجاز خطوات إعادة الإعمار الأولى اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

"١٦ - **تشدد** على ضرورة أن يبدي المجتمع الدولي مرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية لكي يتيح لها التصدي للشواغل الناجمة عن ديونها بصورة ملائمة، بما في ذلك تلك الناجمة عن أنشطة إعادة الإعمار؛

"١٧ - **ترحب** بجهود المجتمع الدولي، وتناشده أيضا، دعم بناء القدرة المؤسسية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل إدارة الأصول والخصوم المالية ومن أجل تعزيز الإدارة المستدامة للديون باعتبارها جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية؛

"١٨ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يعقدوا، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ذات الصلة، مشاورات متواترة، وإلى أن يعززوا تنسيق أنشطتهم لبناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الديون؛

"١٩ - **تناشد** جميع الدول الأعضاء وكذا منظومة الأمم المتحدة، وتدعو مؤسسات بريتون وودز وكذا القطاع الخاص، إلى اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتنفيذ التزامات واتفاقات وقرارات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وخاصة ما يتعلق منها بمسألة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية؛

"٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يُضَمِّن ذلك التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجه البلدان النامية؛

"٢١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين، تحت البند المعنون 'مسائل سياسات الاقتصاد الكلي'، بندا فرعيا معنونا 'أزمة الديون الخارجية والتنمية'."

٣ - وفي الجلسة ٣٤، المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع القرار المعنون "أزمات الديون الخارجية والتنمية" (A/C.2/60/L.51) المقدم من نائب رئيس اللجنة سلوين هارت (بربادوس) على أساس مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/60/L.3.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، صوّب نائب رئيس اللجنة، النص شفويا كما يلي:

(أ) التصويب المشار إليه في الفقرة الأولى من الديباجة غير منطبق على اللغة العربية؛

(ب) في الفقرة ١١ من المنطوق صوبت عبارة ''لتنفيذ هذا الاقتراح وكفالة تمويل'' على النحو التالي: ''لتنفيذ هذا الاقتراح وبتمويل''.

(ج) التصويب المشار إليه في الفقرة ١٣ من المنطوق غير منطبق على اللغة العربية؛

٥ - واعتمدت اللجنة في تلك الجلسة أيضا اللجنة مشروع القرار A/C.2/60/L.51 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة٨).

٦ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/60/L.51، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/60/L.3 بسحبه.

٧ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية ببيان (انظر A/C.2/60/SR.34).

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

أزمة الديون الخارجية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٢٠٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية،

وإذ تؤكد من جديد توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(١)]، الذي يسلّم بأن التمويل بديون مستحملة عنصر مهم لحشد الموارد للاستثمار العام والاستثمار الخاص،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(٢)]،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥[(٣)]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ ترحب بانخفاض مجموع خدمة ديون البلدان النامية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، مما أدى إلى تحسين عدد من مؤشرات الدين المتعارف عليها[(٤)]، وإذ تعرب في الوقت نفسه عن القلق من أن بعض البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المؤهلة لتخفيف عبء ديونها في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تزال تواجه صعوبات في إيجاد حل دائم لتلبية التزاماتها بشأن خدمة ديونها الخارجية، مما قد ينعكس سلبا على تنميتها المستدامة،

وإذ ترحب أيضا بأن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مكّنت هذه البلدان من زيادة نفقاتها بشكل ملحوظ على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

(٣) القرار ١/٦٠.

(٤) انظر A/60/139، الفقرتان ٢ و ٦.

الخدمات الاجتماعية، تمشيا مع الأولويات والخطط الإنمائية الوطنية، وإذ تؤكد في هذا الصدد ضرورة ضمان ألا يستعاض بتخفيف عبء الديون عن مصادر التمويل الأخرى، وإذ تشدد على أهمية التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تعترضها صعوبات في بلوغ نقطة الإكمال في إطار المبادرة، وإذ تعرب عن القلق إزاء استمرار رزوح بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تحت أعباء ديون ضخمة وضرورة تجنب العودة إلى مراكمة أعباء ديون لا يمكن تحملها بعد بلوغ نقطة الإكمال في إطار المبادرة،

وإذ ترحب كذلك بالاقتراح الأخير لمجموعة الثمانية، الذي أيدته مؤسسات بريتون وودز في اجتماعاتها السنوية لعام ٢٠٠٥، الداعي إلى شطب نسبة ١٠٠ في المائة من الديون غير المسددة المتوجبة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي، وإلى توفير موارد إضافية تكفل عدم انخفاض قدرة التمويل لدى لمؤسسات المالية الدولية،

وإذ تؤكد أن القدرة على تحمل الديون أساسية لدعم النمو، وتشدد على أهمية هذه القدرة في الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية على الصعيد الوطني، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى أنه ينبغي للبلدان أن توجِّه الموارد المفرَج عنها بفضل تخفيف عبء الديون، لا سيما عن طريق خفض الديون أو شطبها، نحو الأنشطة المتسقة مع القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

واقتناعا منها بأن تحسين سبل الوصول إلى الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية يسهم بشكل كبير في بناء قدرات البلدان النامية على تحمل الدين،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - **تشدد** على الأهمية البالغة لإيجاد حل فعّال وشامل ودائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، لأن التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون يمكن أن يوفّرا مصدرا هاما لرأس المال من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛

٣ - **تؤكد** أهمية تشجيع الاقتراض والإقراض بشكل مسؤول؛

---

(٥) A/60/139.

٤ - **تشدد** على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن الحيلولة دون نشوء حالات من عدم القدرة على تحمل الديون؛

٥ - **تؤكد** على أن القدرة الطويلة الأجل على تحمل الديون تتوقف على جملة أمور منها تحقيق النمو الاقتصادي وحشد الموارد المحلية وتوقعات التصدير للبلدان المدينة، وبالتالي فهي متوقفة على إشاعة بيئة مؤاتية للتنمية، وإحراز تقدم في اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أُطُر تنظيمية شفافة وفعالة، والنجاح في التغلب على المشاكل الهيكلية للتنمية؛

٦ - **تكرر** دعوتها الموجهة إلى البلدان المتقدمة النمو، على نحو ما ورد في الإعلان بشأن الألفية[٢]، إلى إنجاز البرنامج المعزز لتخفيف عبء الديون للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وكفالة تمويله بالكامل، وتشدد في هذا الصدد على أهمية المشاركة الكاملة من جانب الدائنين لتوظيف مساهمتهم في تنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٧ - **تقر** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون **وتشجعها**، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تحسين سياساتها الداخلية وإدارتها الاقتصادية، باتباع جملة وسائل منها اعتماد استراتيجيات للحد من الفقر، وأن تهيئ بيئة محلية تساعد على تنمية القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، بما في ذلك وضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي، ووجود أنظمة شفافة وخاضعة للمساءلة في مجال المالية العامة، وإشاعة مناخ تجاري سليم ومناخ استثماري يمكن التنبؤ به، وتدعو، في هذا الصدد، جميع الدائنين بمن فيهم الدائنون في القطاعين الخاص والعام، إلى تشجيع تلك الجهود، بالعمل مثلا على مواصلة المشاركة في إنجاز عملية التخفيف من أعباء الديون في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومواصلة تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي من جانب مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة؛

٨ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة المتسقة مع القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتحث، في هذا الصدد، البلدان على توجيه الموارد المفرج عنها بفضل تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال إلغاء الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

٩ - **تؤكد من جديد** على أن القدرة على تحمل الديون تعتمد على تضافر عدة عوامل على الصعيدين الدولي والوطني، وتؤكد ضرورة مراعاة ظروف كل بلد على حدة

والأثر المترتب على الصدمات الخارجية عند تحليل القدرة على تحمل الديون، وتشدد على لزوم عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، و إذ تسلّم في هذا الصدد، بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، تدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يأخذا في اعتبارهما، لدى تقييمهما القدرة على تحمل الديون، ما يطرأ من تغيرات جوهرية من جراء عوامل عدة منها الكوارث الطبيعية والصراعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في معدلات التبادل التجاري، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وإلى مواصلة تقديم معلومات بهذا الشأن عن طريق استخدام محافل التعاون القائمة، بما فيها تلك التي تضم الدول الأعضاء؛

١٠ - **تؤكد من جديد أيضا** دعوة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى إبقاء مجمل الآثار المترتبة على إطار القدرة على تحمل الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل قيد الاستعراض، وتدعو إلى توخي الشفافية في حساب التقييمات الخاصة بالسياسات العامة للبلدان وتقييمات المؤسسات، وترحب بإبداء النية للكشف عن تقديرات أداء البلدان التي قامت بها المؤسسة الإنمائية الدولية والتي تشكل جزءا من الإطار؛

١١ - **ترحب** باقتراح مجموعة الثمانية الذي حظي بتأييد مؤسسات بريتون وودز في اجتماعاتها السنوية لعام ٢٠٠٥ المعقودة في غلينيغلز، الداعي إلى شطب نسبة ١٠٠ في المائة من الديون غير المسددة المتوجبة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي، وبتشديدها على وجوب تنفيذه على وجه السرعة من قبل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف المعنية، وترحب أيضا بجهودها الرامية إلى المضي في القيام بخطوات قصد اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لتنفيذ هذا الاقتراح وبتمويل هذه العملية تمويلا منفصلا تماما عن التعهدات القائمة بتقديم المعونة للمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي، وتتطلع إلى أن تصبح مؤهلة لهذه المعاملة، عند البلدان الفقيرة الأخرى المثقلة بالديون التي ترزح تحت أعباء ديون لا يمكن تحملها، بما فيها البلدان التي يمكن أن تشملها عملية المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون على أساس أعباء ديونها بنهاية عام ٢٠٠٤، وتؤكد أن العنصر الرئيسي لهذا الاقتراح هو أن المانحين سيمولون بشكل كامل عملية تخفيف عبء الديون على نحو يكفل عدم خفض قدرة التمويل للمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما المحافظة على السلامة والقدرة المالية للمؤسسة الإنمائية الدولية ومصرف التنمية الأفريقي في مساعدة البلدان النامية في المستقبل، وتؤكد أيضا أهمية محافظة البلدان المؤهلة على سياسات اقتصادية سليمة وأداء اقتصادي سليم؛

١٢ - **تلاحظ بقلق** أنه بالرغم من التقدم المحرز، فإن بعض البلدان التي بلغت نقطة الإكمال في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تكن قادرة على الوصول إلى إدامة قدرتها على تحمل الدين وتؤكد أهمية تشجيع الممارسات المسؤولة في الإقراض والاقتراض، وضرورة مساعدة هذه البلدان على إدارة عمليات الاقتراض التي تقوم بها وتجنب تراكم الديون بما يتعذر تحمُّله، بما في ذلك من خلال استخدام المنح، وترحب، في هذا الصدد، بالعمل المستمر الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لوضع إطار يستشرف تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان المنخفضة الدخل من تحمُّل أعباء ديونها؛

١٣ - **ترحب** بالمرونة المستمرة في ما يتعلق بتطبيق معايير الأهلية للاستفادة من المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية المنخفضة الدخل الخارجة من الصراعات و/أو المتضررة من الكوارث الطبيعية، وعلى الإجراءات الحسابية والافتراضات التي تقوم عليها تحليلات القدرة على تحمل الدين، وتحيط علما في هذا الصدد بالعمل على تحديد البلدان المنخفضة الدخل المتوجبة عليها ديون لا قدرة لها على تحملها اعتبارا من نهاية عام ٢٠٠٤، بغية الانتهاء في مطلع عام ٢٠٠٦ من وضع قائمة بالبلدان المحتمل تأهلها للحصول على المساعدة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١٤ - **تؤكد** ضرورة أن يتناول نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس، الذي قرره الدائنون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الديون الثنائية للبلدان من خارج مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، آخذا في الحسبان الفجوات التمويلية وكذلك قدرة هذه البلدان على تحمل الديون على المدى المتوسط، وترحب بكون هدفه هو جعل إعادة هيكلة الديون متناسبة مع الاحتياجات المالية للبلد المعني وكفالة القدرة على تحمل الدين على المدى البعيد للبلدان التي اعتمدت سياسات تمكّنها من الخروج من عمليات إعادة جدولة الديون التي يقوم بها نادي باريس؛

١٥ - **تناشد** البلدان الدائنة في هذا الصدد أن تواصل كفالة عدم توفير استجابة مفصلة لإعادة هيكلة الديون إلا في حالة التخلف الوشيك عن التسديد، وعدم اعتبار البلدان المدينة هذه المبادرة بديلا عن الحصول على موارد تمويل أكثر كلفة، ومراعاة الظروف الخاصة بكل من البلدان، وأوجه هشاشتها المالية وهدف تعزيز القدرة على تحمل الدين على المدى البعيد، مع التشديد في الوقت نفسه على أنه يجب على الدائنين والمدينين أن يتقاسموا

المسؤولية عن الحيلولة دون نشوء حالات من عدم القدرة على تحمل الديون وحلها في وقتها وبطريقة فعالة؛

١٦ - **تعترف** بالعمل المتواصل من أجل اعتماد نهج أشمل لإعادة هيكلة الديون السيادية، وتؤيد زيادة تضمين أحكام العمل الجماعي في إصدار السندات الدولية، وتحيط علما بالعمل المضطلع به بشأن القضايا المتصلة بالتحكيم الدولي وآليات الوساطة، وترحب بالجهود التي تبذلها البلدان المقترضة والدائنون في القطاع الخاص في سبيل توسيع توافق الآراء بشأن مبادئ التدفقات المستقرة لرؤوس الأموال والإنصاف في إعادة هيكلة الديون في الأسواق الناشئة، الأمر الذي من شأنه الإسهام في تعزيز درء الأزمات وتعزيز إمكانية التنبؤ بإدارة الأزمات، مع مراعاة عدم إعاقة التمويل الطارئ في أوقات الأزمات، وتعزيز التقاسم العادل للأعباء وتقليص الخطر المعنوي إلى أدنى حد؛

١٧ - **تؤكد** ضرورة إيجاد حل لمشكلة ديون البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل الرازحة تحت أعباء ديون لا قدرة لها على تحملها وغير المؤهلة للاستفادة من المساعدة المقدمة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتدعو في هذا الصدد الدائنين والمدينين إلى مواصلة القيام، على أساس كل حالة على حدة متى أمكن، باستخدام آليات من قبيل مقايضة الديون لتخفيف أعباء ديونها، وتؤكد أيضا على ضرورة تحقيق ذلك على نحو لا يمس بالموارد المرصودة للمساعدة الإنمائية الرسمية والحفاظ في الوقت نفسه على السلامة المالية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

١٨ - **تحيط علما** بما أجراه نادي باريس مؤخرا من مناقشات وتقييم بشأن موضوع ”تبديل الديون بأسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية“؛

١٩ - **تدعو** البلدان المانحة إلى مواصلة جهودها لزيادة المنح الثنائية للبلدان النامية، مع أخذ تحليلات القدرة على تحمل الديون الخاصة بكل بلد في الاعتبار، ما من شأنه أن يسهم في القدرة على تحمل الديون على المديين المتوسط والبعيد، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من الاستثمار في قطاعات عدة بينها الصحة والتعليم، محافِظةً في الوقت نفسه على القدرة على تحمل الدين؛

٢٠ - **ترحب** بجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إبداء مرونة، وتشدد على ضرورة استمرار تلك الجهود في مساعدة البلدان النامية التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون والفقيرة، على إنجاز خطوات إعادة الإعمار الأولي اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢١ - **ترحب أيضا** بجهود الدائنين الرامية إلى إبداء مرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية، وذلك على أساس كل حالة على حدة وعلى نحو يسمح لها بالتصدي لشواغلها المتعلقة بالديون؛

٢٢ - **ترحب كذلك** بجهود المجتمع الدولي، وتناشده أيضا، دعم بناء القدرة المؤسسية في البلدان النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل إدارة الأصول والخصوم المالية ومن أجل تعزيز الإدارة المستدامة للديون كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية؛

٢٣ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يواصلوا، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ذات الصلة، التعاون في مجال أنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الديون؛

٢٤ - **تناشد** جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، وتدعو مؤسسات بريتون وودز وكذلك القطاع الخاص، إلى اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتنفيذ تعهدات واتفاقات وقرارات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وخاصة تلك المتعلقة بمسألة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية؛

٢٥ - **تحيط علما** بإسهام الحوارات التي يجريها أصحاب المصلحة المتعددون بشأن الديون السيادية، التي ينظمها مكتب تمويل التنمية التابع لأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يُضَمِّن ذلك التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجه البلدان النامية؛

٢٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''أزمة الديون الخارجية والتنمية''.